Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20

ليسَ بالمتينِ، دراسةٌ صرفيّةٌ ونحويّةٌ في ضوءِ (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ) للمنتجبِ الهمذانيّ

"Not Well-Founded": A Morphological and Syntactic Study in Light of *Al-Kitāb al-Farīd fī Iʿrāb al-Qurʾān al-Majīd* by al-Muntajab al-Hamadhānī

إبراهيم صبري محمد قباجة

Ibraheem Sabree Mohammad Qabajah

طالب دكتوراة تخصص اللغة العربية وآدابها- جامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss6178

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
بيَّنتْ هذه الدّراسةُ أنَّ المنتجبَ الهمذانيَّ قد عمدَ إلى إطلاقِ أحكامٍ تقويميّةٍ سلبيّةٍ على بعضِ الوجوهِ الصّرفيّةِ والإعرابيةِ الّتي ذهبَ إليها معربو القرآنِ الكريمِ السّابقونَ لهُ، انطلاقًا من قواعدَ صرفيّةٍ، أو نحويّةٍ، بنى عليها فكرَهُ الصّرفيَّ والنّحويَّ، وكانَ من هذه الأحكامِ الحكمُ؛ **"**ليس بالمتين**"**، الّذي أطلقَهُ غيرَ مرَّةٍ رادًّا على أحدِ العلماءِ بذكرِ اسمِهِ، مثلِ: الكسائيّ، والمازنيّ، والعكبريّ؛ أو بذكرِ اسمِهِ تلميحًا، توصَّلَ إليهِ الباحثُ بتتبُّعِ آراءِ معربي القرآنِ، فكانَ منهم المازنيُّ، والزّجّاجُ، والعكبريُّ، ومكيّ القيسيّ.

فكشفتْ هذه الدّراسةُ من تعدُّدِ العلماءِ الّذينَ اطَّلعَ الهمذانيُّ على آرائِهم، وواجَهَها بالنقدِ أنَّ الهمذانيَّ ذو شخصيّةٍ لغويّةٍ نقديّةٍ، وأنَّهُ واسعُ الاطّلاعِ على إنتاجِ غيرِهِ.

وكشفتِ الدّراسةُ -أيضًا- أنَّ منهجَ الهمذانيّ في إصدارِ الحكمِ؛ **"**ليس بالمتينِ**"** لم يأتِ اعتباطيًّا، بل كانَ مبنيًّا على تعليلٍ لغويّ واضحٍ مبنيّ على أصولٍ لغويّةٍ مقرَّرةٍ، وكشفتْ أنَّ دراسةَ هذا الحكمِ النّحويّ -وغيرِهِ من الأحكامِ- يُسهِمُ في إبرازِ الشّخصيّةِ النّقديّةِ للعالمِ الّذي يطلقُها، وأنَّ التوجُّهَ نحوَ دراسةِ هذه الأحكامِ النّحويّةِ لدى معربي القرآنِ يساعدُ على الكشفِ عن الهُويّةِ الفكريّةِ لهم، ويساعدُ أيضًا في إثراءِ قواعدِ اللغةِ، ويبيّنُ مدى مرونتِها، وقبولِها أنْ تكونَ موضعَ نقاشٍ، وقبولٍ، ورفضٍ؛ أيْ: أنَّ قواعدَ اللغةِ ليستْ قوالبَ جامدةً؛ ولذلكَ ينبغي إحاطةُ هذه المؤلّفاتِ بالاهتمامِ والدّراسةِ.

وجاءتَ هذهِ الدّراسةُ في جانبين: الأوّلُ: التّوجيهُ الصّرفيُّ تحتَ الحكمِ **"**ليسَ بالمتينِ، والثّاني: التّوجيهُ النّحويُّ تحتَ الحكمِ **"**ليسَ بالمتينِ**"**.

الكلمات المفتاحية: التوجيه الصّرفيّ، التّوجيهُ النحويُّ، الهمذانيُّ، ليس بالمتين، الكتابُ الفريدُ.

Abstract:

This study demonstrates that **al-Muntajab al-Hamadhānī** frequently employed negative evaluative judgments regarding certain morphological and syntactic interpretations proposed by earlier Qur'anic grammarians and exegetes. His judgments were grounded in established principles of Arabic morphology and syntax upon which he constructed his linguistic framework. Among these judgments was the expression **"not well-founded" (laysa bi al-matīn)**, which he repeatedly used to reject the opinions of earlier scholars, either by explicitly naming them—such as **al-Kisāʾī, al-Māzinī,** and **al-ʿUkbarī**—or by referring to them implicitly. Through tracing the views of Qur'anic grammarians, the researcher identified scholars whose opinions were subject to this criticism, including **al-Māzinī, al-Zajjāj, al-ʿUkbarī,** and **Makkī al-Qaysī**.

The study reveals that the diversity of scholars whose opinions al-Hamadhānī examined and critiqued reflects his distinctive critical linguistic personality and the breadth of his knowledge of earlier scholarly works.

Furthermore, the study shows that al-Hamadhānī's use of the judgment **"not well-founded"** was neither arbitrary nor impressionistic. Rather, it was based on clear linguistic reasoning rooted in well-established grammatical and morphological principles. The findings also indicate that examining this judgment—and similar evaluative judgments—helps illuminate the critical methodology and intellectual identity of the scholar who employs them. Moreover, investigating such grammatical judgments among Qur'anic grammarians contributes to enriching Arabic linguistic theory by demonstrating the flexibility of grammatical rules and their openness to discussion, acceptance, and rejection. In other words, the rules of Arabic grammar should not be regarded as rigid and immutable; therefore, these scholarly works deserve careful attention and further academic study.

The study is divided into two main sections: (1) **Morphological Interpretation under the Judgment "Not Well-Founded,"** and (2) **Syntactic Interpretation under the Judgment "Not Well-Founded."**

Keywords: Morphological interpretation; Syntactic interpretation; al-Muntajab al-Hamadhānī; *Not Well-Founded* (*Laysa bi al-Matīn*); *Al-Kitāb al-Farīd*.

مقدمة

تسعى هذه الدراسةُ إلى الكشفِ عن مدى وجودِ فكرٍ نقديٍّ صرفيٍّ ونحويٍّ لدى المنتجبِ الهمذانيّ، وذلكَ بتتبُّعِ الآراءِ الصّرفيّةِ النّحويّةِ الّتي رفضَها الهمذانيُّ باستخدامِ الحكمِ التّقويميّ؛ "ليسَ بالمتينِ" في كتابِهِ (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ).

اعتمدَ الهمذانيُّ في كتابِهِ على مصادرَ سابقةٍ، ويتضحُ هذا من تتبُّعِهِ الوجوهَ الصّرفيّةَ النّحويّةَ في القضيّةِ الواحدةِ لدى غيرِ عالمٍ، بدليلِ ذكرِهِ أسماءَ العلماءِ الذينَ ينقلُ رأيَهُم صراحةً، إذْ تناثرتْ في كتابِهِ أسماءُ علماءَ سابقينَ، مثلُ المازنيّ، والعكبريّ، والكسائي، وغيرِهِم؛ ويدلّلُ أيضًا على اعتمادِهِ على مصادرَ سابقةٍ تلميحاتُهُ التي تفيدُ أنَّهُ يذكرُ رأيَ عالمٍ سابقٍ، مثلُ عبارةِ؛ "زعَمَ بعضُهُم"، والفعلِ المبنيّ للمجهولِ؛ "قِيلَ"، واتضح من خلال تتبع هذه الآراء في كتب علوم القرآن أنها تعود للمازنيّ، والزّجّاجِ، والعكبريّ، ومكيّ القيسيّ، وغيرِهم.

وتُبنى هذه الدّراسةُ على الحكمِ التّقويميّ السّلبيّ؛ "ليس بالمتينِ"، الّذي أطلقَهُ الهمذانيُّ، على بعضِ الآراءِ الصّرفيّةِ والنّحويّةِ التي ذهب إليها معربو القرآنِ الكريمِ، سواءٌ بذكرِ أسمائِهِم صراحةً أو تلميحًا؛ أيْ: أنَّ مشكلةَ الدّراسةِ تنبعُ من تعدُّدِ الوجوهِ اللّغويّةِ الّتي يذهبُ إليها العلماءُ في الكلمةِ الواحدةِ، أو في موقعِ جملةٍ ما من النّصِّ القرآنيّ الكريمِ.

وسعياً لحلِّ المشكلةِ المُشارِ إليها آنفًا، بُنيتْ هذه الدّراسةُ على مجموعةٍ من الأسئلةِ، منها:

1- هلْ ذكرَ الهمذانيُّ أسماءَ العلماءِ الذينَ يرفضُ آراءَهُم بالحكمِ؛ "ليس المتينِ"؟

2- هلْ علَّلَ الهمذانيُّ رفضَهُ؟

3- هلْ بنى الهمذانيُّ رأيَهُ على آراءِ علماءَ سابقينَ؟

4- هلْ وافقَ الهمذانيُّ العلماءَ السابقينَ أم خالفَهُم؟

5- هل كانَ الهمذانيُّ السّباقَ في رفضِ الوجوهِ اللّغويّةِ؟

وتنبعُ أهميّةُ الدّراسةِ من تحديدِ الآراءِ الّتي يرفضُها الهمذانيُّ بالحكمِ؛ "ليس بالمتينِ"، ومناقشتِها مناقشةً علميّةً مبنيّةً على القواعدِ الصّرفيّةِ النّحويّةِ المستمدَّةِ من مصادرِها، ثمَّ الانطلاقِ لمناقشةِ الرّأيِ الّذي يرى الهمذانيُّ أنَّهُ ليس متينًا، ثمَّ ترجيحِ أحدِ الرّأيينِ، رأيِ الهمذانيّ، أو الرّأيِ المحكومِ عليهِ، بناءً على إفاداتِ الكتبِ، وآراءِ العلماءِ؛ أيْ: أنَّ الهدفَ من الدراسةِ هو مناقشةُ القضيّةِ الصّرفيّة، أو النّحويّةِ، وانتخابُ الرّأيِ الصّحيحِ من الآراءِ المختلفِ عليها.

اعتمدتِ الدّراسةُ من أجلِ تحقيقِ هدفِها المنهجَ الاستقرائيَّ أوّلًا، وذلكَ باستقراءِ (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ) للهمذانيّ، من أجلِ تحديدِ الآراءِ الّتي أطلقَ عليها الحكمَ؛ "ليس بالمتينِ"، ثمَّ المنهجَ الوصفيَّ التّحليليَّ ثانيًا، وذلكَ بوصفِ القضيّةِ المحكومِ عليها، وتحليلِ وجوهِها النّحويّةِ وتحديدِها.

وبُنيتْ منهجيةُ الدّراسةِ على سلسلةِ خطواتٍ، الأولى: تأصيلُ القضيّةِ صرفيًّا نحويًّا، وثانيها: إيرادُ الآراءِ الّتي يذكرُها الهمذانيُّ، وتحديدُ الرّأيِ الّذي يرفضُهُ، وثالثها: تحديدُ صاحبِ الرّأيِ، بالاعتمادِ على إحالةِ الهمذانيّ، إنْ ذكرَ اسمَهُ، أو بتتبُّعِ آراءِ معربي القرآنِ، إنِ استخدمَ الهمذانيُّ الفعلَ؛ "قيلَ"، ورابعها: تحديدُ موضعِ النّصِّ ضمنَ المصدرِ، وخامسُها: الموازنةُ بين رأيِ الهمذانيّ وآراءِ المعربينَ الآخرينَ، والأخيرةُ: اختيارُ الوجهِ الذي يرى الباحثُ أنَّهُ صوابٌ معتمدًا على علَّةِ المناقشةِ النّحويّةِ، والموازنةِ بين الآراءِ.

أوّلًا: التّوجيهُ الصّرفيُّ تحتَ الحكمِ "ليسَ بالمتينِ".

أطلقَ الهمذانيُّ هذا الحكمَ غيرَ مرّةٍ في مجالاتِ المستوى الصّرفيّ، فأطلقهُ على أحدِ الآراءِ الّتي أوردها العلماءُ في أصلِ لفظِ الجلالةِ "الله"، وعلى الرّأيِ القائلِ إنَّ الفعلَ "يَسْتَحِي" على وزنِ "يَسْتَفِلُ"، وعلى الرّأيِ القائلِ إنَّ "صفوانَ" اسمُ جنسٍ، وعلى الرّأيِ الّذي يقولُ إنَّ "أرذالَ" جمعٌ لـ "رَذْلٍ"، وهذا نقاشُ هذه القضايا:

1- أنْ يكونَ اسمُ الجلالةِ "اللهُ"، اسمَ علمٍ موضوعًا هكذا للهِ عزَّ وجلّ

قدْ ذكرَ الهمذانيُّ بأصلْ لفظِ الجلالةِ، أربعةَ آراءٍ، الأوّلُ: أنْ يكونَ "إلَاه" على وزنِ "فِعَالٍ" بمعنى "مَفْعولٍ"؛ أيْ: "مَألوه" بمعنى مَعبودٍ، ثمَّ دخلتْ عليهِ الألفُ واللّامُ للتّعظيمِ والتّفخيمِ، فخُفّفتِ الهمزةُ، وأدغمتِ اللّامانِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 60/1)، وذكرَ هذا الرَأيَ آخرونَ (الزجاج، 1986م، صفحة 25؛ الزجاجي، 1986م، الصفحات 23-24).

وأمّا الرّأيُ الثّاني، فهوَ أنْ يكونَ أصلُهُ "لَأه" على وزنِ "فَعْلٍ"، ودخلَتْ عليهِ الألفُ واللّامُ للتّعظيمِ، فصارَ "الله" (الهمذاني، 2006م، صفحة 61/1)، وذكرَ هذا الرَأيَ آخرونَ (الزجاج، 1986م، صفحة 25؛ الزجاجي، 1986م، صفحة 27؛ فارس، صفحة 227/5) .

وأمّا الرّأيُ الثّالثُ، فهوَ أنْ يكونَ أصلُهُ "وِلَاه" منَ الوَلهِ؛ أيْ: التّحيّرَ، أبدلتْ واوُهُ همزةً، فصارَ "إلَاه"، ثمَّ دخلتْ الألفُ واللّامُ للتّعظيمِ، وحذفتِ الهمزةُ، وأدغمتِ اللامانِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 62/1)، وذكرَ هذا الرّأيَ (الزجاجي، 1986م، الصفحات 26-27).

أمّا الرّأيُ الرّابعُ، فقدْ ذكرَهُ الهمذانيُّ بعدَ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ؛ "قِيْلَ"، وحكمَ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ"، فيقولُ إنَّ اسمَ الجلالةِ "اللهُ"، هوَ اسمُ علمٍ موضوعٌ هكذا للهِ عزَّ وجلَّ(الهمذاني، 2006م، صفحة 62/1).

إنّ القائلَ الذي لمْ يذكرِ الهمذانيُّ اسمَهُ هوَ الزجاجُ، الّذي يقولُ: "وذهبَ جماعةٌ ممّنْ يوثقُ بعلمِهم إلى أنّهُ غيرُ مشتقٍّ، وعلى هذا القولِ المُعوّلُ، ولا تعرّجْ على قولِ منْ ذهبَ أنّهُ مشتقٌّ" (الزجاج، 1986م، صفحة 25).

وممّنْ ذهبوا -أيضًا- إلى عدمِ اشتقاقِهِ بعدَ ذكرِهِ الآراءَ السّابقةَ: البيهقيُّ، وذلكَ في قولهِ: "وأحبُّ هذهِ الأقوالِ إليَّ قولُ منْ ذهبوا أنّهُ اسمُ علمٍ، وليسَ بمشتقٍّ كسائرِ الأسماءِ المشتقّةِ" (البيهقي، 1993م، صفحة 59)،

والقولُ: بأنّهُ غيرُ مشتقٍّ يتوافقُ معَ الرّأيِ الّذي أوردَهُ الهمذانيُّ بأنّهُ اسمُ علمٍ موضوعٌ هكذا، وهوَ ما حكمَ عليهِ بعدمِ المتانةِ؛ أيْ: أنَّ الهمذانيَّ يخالفُ رأيَ الزّجّاجِ، والبيهقيّ، وغيرهما ممّنْ ذهبوا هذا المذهبَ.

والرّأيُ في ترتيبِ هذهِ الوجوهِ الأربعةِ، أنْ يكونَ "لَاه" على وزنِ "فَعْلٍ" هوَ الأقوى؛ لأنّهُ لا يحتاجُ إلّا لدخولِ "أل" التّعريفِ عليهِ، يليهِ أنْ يكونَ أصلهُ "إلاه"؛ لأنَّ الوصولَ منه إلى اسمِ الجلالةِ لا يحتاجُ إلّا إلى حذفِ الهمزةِ، والحذفُ سنّةٌ منْ سننِ العربِ، يليهِ أنْ يكونَ "ولاه"؛ لأنَّ الوصولَ منهُ إلى اسمِ الجلالةِ اللهُ يمرُّ بإبدالِ الواوِ همزةً، ثمَّ بحذفِ الهمزةِ، ثمَّ بدخولِ "أل" التّعريفِ، والإدغامِ، أيْ: أنّهُ كلّما قلّتِ الحاجةُ إلى التّغييرِ كانَ الوجهُ أقربَ إلى الصوابِ.

وأمّا الوجهُ الرّابعُ وهوَ أنْ يكونَ موضوعًا غيرَ مشتقٍّ فهوَ الأضعفُ لديَّ؛ لأنّهُ لوْ كانَ موضوعًا غيرَ مشتقٍّ فإنَّ "أل" في أولهِ ليستْ "أل" التّعريفِ الّتي تحولُ دونَ تنوينِ الاسمِ، وعليهِ فينبغي أنْ يكونَ الاسمُ منوّنًا في السّياقاتِ الّتي وردَ فيها، ولوْ قيلَ، لعلّهُ ممنوعٌ منَ الصّرفِ، لكانَ الرّدُّ، فمنْ أينَ تكونُ الكسرةُ علامةَ جرّهِ حيثما وردَ في موضعِ جرّهِ؟، وما علّةُ منعهِ منَ الصّرفِ؟.

2- الإعلالُ بالحذفِ لما كانتْ عينُه معتلةً، أنْ يكونَ الفعلُ "يَسْتَحي" على وزنِ "يَسْتَفْلِ"

ومنَ الحكمِ "ليسَ بالمتينِ"، فيما يتعلّقُ بوزنِ الفعلِ، ما ناقشَه الهمذانيُّ في وزنِ الفعلِ "يستحي" في قولِهِ تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: 26]

فقد قالَ الهمذانيُّ: إنَّ لغةَ أهلِ الحجازِ أنْ يكونَ بياءينِ على وزنِ "يَسْتَفْعِلُ"، وتكونَ عينُهُ ولامُهُ ياءينِ، وإنَّ لغةَ تميمٍ "يستحي" بياءٍ واحدةٍ، وحُذفتْ إحدى الياءينِ، فإذا حذفتِ الياءُ الثّانيةُ -لامُ الفعلِ-، فهوَ على وزنِ "يَسْتَفْعِ"، وإذا حذفتِ الياءُ الأولى –عينُ الفعلِ-، فهوَ على وزنِ "يَسْتَفْلِ"، وهذا لدى الهمذانيّ ليسَ بالمتينِ؛ لأنّهمْ لمْ يعلّوا عينَ ما كانَ لامهُ معتلةً" (الهمذاني، 2006م، صفحة 201/1)؛ أيْ: لمْ يعلّوا عينَ الفعلِ بالحذفِ.

ولقدْ أوردَ الهمذانيُّ الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ؛ "قيلَ"، قبلَ الرّأيِ الّذي يقولُ: إنّهُ على وزنِ "يستفْلِ"، ثمَّ نسبَ هذا الرأيَ للمازنيّ.

ويرى العكبريُّ أنَّ حذفَ إحدى الياءينِ شاذٌّ، ويرى أيضًا أنْ الحذفَ يقعُ على لامِ الفعلِ كما تحذفُ في الجزمِ، فيكونُ على وزنِ "يستفعِ"، أمّا حذفُ عينِ الفعلِ فهوَ بعيدٌ (العكبري، 1976م، صفحة 43/1)؛ أيْ :أنّهُ والهمذانيَّ متّفقانِ في إطلاقِ حكمٍ سلبيٍّ على حذفِ عينِ الفعلِ.

وقد وضعَ ابنُ جنّيٍّ قاعدةً لتحديدِ الحرفِ الّذي يقعُ عليهِ الإعلالُ لما كانتْ لامُهُ ياءً، أوْ واوًا مضاعفةً، تنبّئُ بتصحيحِ اللّامِ الأولى، وإعلالِ اللّامِ الثّانيةِ، وقاسَ هذا على عينِ "حييتُ" ولامِها، فكما صحّتْ عينُ "حييتُ" صحّتِ اللّامُ الأولى، وكما علّتْ لامُها، علّتِ اللّامُ الثّانيةُ (جني، 1954م، صفحة 206/2)، وبما أنَّ الإعلالَ يقعُ في لامِ الفعلِ، فهيَ التي تحذفُ.

ويرى أيضا أنَّ القياسَ يكونُ بتصحيحِ العينِ، وإعلالِ اللّامِ، ويشذُّ عنْ هذهِ القاعدةِ إعلالُ الأوّلِ في بعضِ الأسماءِ، وذلكَ لتمكّنِ الأسماءِ وقوّتها، وبالتّالي تحمّلها العدولَ (جني، 1954م، صفحة 197/2).

وذهبَ السّيرافيُّ إلى أنَّ اللّامَ أولى بالإعلالِ منَ العينِ إذا كانتا حرفيْ علّةٍ (السيرافي، 2008م، صفحة 336/5)؛ وعلّةُ إعلالِ اللّامِ دونَ العينِ عائدةٌ لضعفِ اللّامِ مقارنةً بالعينِ (الشاطبي، 2007م، صفحة 265/9)؛ أيْ: أنَّ الإعلالَ وقعَ في لامِ الفعلِ "حييتُ"، فحذفتْ منَ الفعلِ "يستحي"، وعليهِ يكونُ الوزنُ "يَسْتَفْعِ"، وليسَ "يَسْتَفَلِ".

ورأيُ الهمذانيِّ والآخرينَ هوَ الأقربُ للصوابِ منَ رأيِ المازنيِّ، وذلكَ للعللِ الصّرفيّةِ المذكورةِ بتعلّقِ الإعلالِ بلامِ الفعلِ، وليسَ بعينِهِ.

3- أنْ يكونَ "صفوان" اسمَ جنسٍ

ومن الحكمِ "ليسَ بالمتينِ"، أنْ يكونَ "صفوانُ" في قولهِ تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ﴾ [البقرة: 264] جنسًا.

فقدْ قالَ الهمذانيُّ: "والصّفوانُ: الحجرُ الأملسُ، وهوَ جمعُ صفوانةٍ، كمرجانٍ ومرجانةٍ. وقيلَ: الأولى أنْ يقالَ: هوَ جنسٌ لا جمعٌ، لقولهِ: (عليهِ ترابٌ) باللّفظِ المفردِ، وليسَ بالمتينِ؛ لجوازِ تذكيرِ الجمعِ، وقيلَ: هوَ مفردٌ" (الهمذاني، 2006م، صفحة 576/1).

في كلامِ الهمذانيِّ تصريحٌ بآراءِ العلماءِ حولَ كلمةِ "صفوانَ"، إذْ لهمْ ثلاثةُ آراءٍ: فهيَ إمّا مفردٌ، وإمّا اسمُ جمعٍ، وإمّا اسمُ جنسٍ، وهوَ ما حكمَ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ".

وقدْ ذكرَ الرّأيَ الأوّلَ، أنّهُ مفردٌ، غيرُ عالمٍ (السراج، 2009م، صفحة 82/1؛ الأخفش، 1990م، صفحة 200/1)، وأمّا الرّأيُ الثّاني، وهوَ أنْ يكونَ اسمَ جمعٍ، وهو "ما ليسَ له واحدٌ منْ لفظهِ" (عصفور، 1998م، صفحة 83/1)، أو ما يدلُّ على أفرادِ جنسهِ كلّهمْ، ولا يدلُّ على واحدٍ منهم (بابستي، 1992م، صفحة 107/1).

وأمّا الرأيُ الأخيرُ، وهوَ أنْ تكونَ اسمَ جنسٍ، وهو: "الاسمُ الّذي بينهُ وبينَ مفردهِ حذفُ التّاءِ" (عصفور، 1998م، صفحة 83/1)، فيكونُ أحدَ الوجوهِ الّتي قالت إنَّ صفوانَ جمعٌ، وليسَ مفردًا.

وقدْ وردَ أنها جمعٌ، ولكن معِ الاختلافِ في تحديدِ مفردِها، فقد يكونُ مفردُهُ "صفا"، على الرّغمِ مِنْ أنَّ جمعَ "فَعَلٍ" على "فَعْلَانَ" قليلٌ (العكبري، صفحة 112/1؛ الحلبي، د.ت، صفحة 586/2)، وقدْ يكونُ مفردُها "صفوانةٌ" (الماوردي، د.ت، صفحة 399/1؛ الهائم، 2003م، صفحة 115/1؛ الفراهيدي، د.ت، صفحة 163/7)، فإذا كانت كذلكَ "صفوانة" فهيَ اسمُ جنسٍ.

واسمُ الجنسِ هوَ الرأيُ الّذي حكمَ عليهِ الهمذانيُّ بـ "ليسَ بالمتينِ"، وهوَ رأيُ العكبريِّ الظّاهرِ في قوله: " والجيّدُ أنْ يُقالَ هوَ جنسٌ لا جمعٌ" (العكبري، د.ت، صفحة 112/1)، وهوَ المرجّحُ لدى الألوسيِّ؛ لعودِ الضّميرِ بلفظِ المفردِ في "عليهِ تراب" (الألوسي، 1994م، صفحة 35/2).

ويلاحظُ ممّا سبقَ أنَّ الهمذانيَّ رفضَ رأيَ العكبريِّ والألوسي في كونِ "صفوانَ" اسمَ جنسٍ، إذْ حكمَ العكبريُّ على هذا الرّأيِ بأنّهُ جيّدٌ، ورجّحهُ الألوسيَّ، في حينِ حكمَ الهمذانيُّ عليهِ بأنّهُ "ليسَ بالمتينِ"، ويرى الهمذانيُّ أنّهُ جمعٌ، وردَّ على تعليلِ الألوسي بـ "جوازِ تذكيرِ الجمعِ"، فإنْ كانَ الألوسي يرى أنّهُ اسمُ جنسٍ بسببِ تذكيرِ الضّميرِ، فقدْ أنبأَ الهمذانيُّ بجوازِ تذكيرِ الجمعِ.

4- أنْ تكونَ "أفْعال" جمع "أَفْعُل" الّذي مفرده "فَعْل"، في كون "أراذل" جمعَ جمعٍ ل (رَذْل—أَرْذُل—أَرَاذِل)

ومنَ الحكمِ "ليسَ بالمتينِ"، ما أوردهُ الهمذانيُّ في الحديثِ عنْ جمعِ جمعِ "فَعْلٍ" على "أفعال" مفردِ "أراذلَ" في قولهِ تعالى:﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِۖ﴾[هود: 27].

إذْ أشارَ إلى أنّها قدْ تكونُ جمعًا، أوْ جمعًا لجمعٍ، فإنْ كانتْ جمعًا، فمفردها "الأَرْذَلُ" بفتحِ الذّالِ، مثلُ "الأكبرِ" وَ "الأكابرِ"، وإنْ كانتْ جمعًا لجمعٍ، فالجمعُ المجموعُ "أَرْذُلٌ" بضمِّ الذّالِ، ومفردهُ "رَذْلٌ"، أوْ أنْ تكونَ "أَرْذَالٌ" الّتي مفردها "رَذْلٌ"، والأخيرُ ما حكمَ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ" (الهمذاني، 2006م، صفحة 456/3).

إنَّ الرّأيَ الأخيرَ، وهوَ أنْ تكونَ "أَرَاذِلُ" جمعًا لـ "أَرْذَال"، الّتي مفردها "رَذْلٌ"، وهوَ الرّأيُ الّذي حكمَ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ"، هوَ رأيُ العكبريِّ، الّذي أوردهُ في قولهِ: "والأَرَاذِلُ، جمعُ أَرْذَالَ، وأرذالُ جَمعُ رَذْلٍ، وقيلَ: الواحدُ أَرْذَلُ" (العكبري، 1976م، صفحة 694/2).

وحكمَ الهمذانيُّ بـ "ليسَ بالمتينِ" انطلاقًا منَ القاعدةِ الّتي ذكرَها، وهيَ: "إنَّ فَعْلا إذا كانَ ساكنَ العينِ صحيحًا لا يجمعُ على "أَفْعالٍ" (الهمذاني، 2006م، صفحة 456/3).

وقدْ أوردَ العكبريُّ هذهِ القاعدةَ في قولهِ: "فَعْلٌ" – بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ – نحوَ: "فَلْسٍ" وَ "كَعْبٍ"، وجمعُهُ القليلُ على: "أَفْعُلٍ" نحوَ: "أَفْلُسٍ"، دونَ "أَفْعالٍ" (العكبري، 2001م، صفحة 180/2)، وجاءَ – أيضًا – إنَّ الجمعَ على "أفعالٍ" مطّردٌ في غيرِ "فَعْلٍ" (مالك، 1982م، صفحة 1871)؛ أيْ: أنّهُ يوجدُ توافقٌ بينَ العلماءِ على عدمِ قبولِ أنْ تكونَ "أَرَاذِلُ" جمعًا لـ "أَرْذَالٍ"، لعدمِ جوازِ أنْ تكونَ "أرذالٌ" جمعا لـ "رذلٍ".

وأمّا العكبريُّ فقدْ خالفَ نفسَهُ، إذْ ذكرَ أنَّ "أراذلَ" جمعٌ لـ "أرذالَ"، الّتي مفردُها "رَذْلٌ" في أحدِ مؤلّفاتِهِ، وفي مؤلّفٍ آخرَ ذكرَ أنَّ "أفعالًا" لا تكونُ جمعًا لـ "فَعْلٍ"، وهذهِ المخالفةُ تدفعُ الباحثَ لانتخابِ حكمِ الهمذانيّ على رأيِ العكبريّ.

ويلاحظُ ممّا سبقَ أنَّ الهمذانيَّ قدْ ردَّ على علماءَ آخرينَ بنقضِ رأيهمْ بالحكمِ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ"، وقدْ صرّحَ باسمِ أحدِ العلماءِ، وهوَ المازنيُّ، مرّةً واحدةً، ولمْ يصرّحْ بهِ في ثلاثِ مرّاتٍ، بلِ استخدمَ العباراتِ: "قيلَ" وَ"قولُ منْ قالَ"، وسعى الباحثُ إلى إرجاعِ نسبةِ هذهِ الآراءِ إلى أصحابِها، ومناقشتِها، واتّفقَ معَ الهمذانيّ في آرائِهِ، منطلِقًا منْ آراءِ علماءَ آخرينَ، ومنْ قواعدَ صرفيّةٍ ساعدَتْهُ على ذلكَ.

ثانيًا: التّوجيهُ النّحويُّ تحتَ الحكمِ؛ "ليسَ بالمتينِ"

لقد أطلقَ الهمذانيُّ الحكمَ؛ "ليسَ بالمتينِ"، في قضايا نحويّةٍ متعدّدةٍ، يرتبطُ بعضُها بالحالِ، مثلُ نصبِ الحالِ بغيرِ عاملٍ؛ أيْ: منْ دونِ وجودِ فعلٍ، أوْ ما يشبهُ الفعلَ في الجملةِ، ومنها ما يرتبطُ بالمفعولِ المطلقِ، مثلَ أنْ يكونَ اسمَ عينٍ، ومنها ما يرتبطُ بالتّوابعِ: البدلِ، والعطفِ، والنّعتِ؛ إذْ جاءَ في البدلِ، الجرُّ منَ اللّفظِ بعدَ "مِنْ" في الواجبِ؛ لأنّها لا تكونُ زائدةً، وجاءَ في العطفِ، العطفُ على الموضعِ بعدَ الفصلِ بالظّرفِ، والعطفُ على المجرورِ بعدَ الفصلِ بالظّرفِ منْ دونِ إعادةِ الجارّ، وجاءَ في النّعتِ الفصلُ بينَ النّعتِ والمنعوتِ بالمعطوفِ، ومنها في غيرِ التّوابعِ ما يرتبطُ بما تتعلّقُ بهِ الظّروفُ، ومنهُ بالأفعالِ الّتي لا تتعدّى بها، ومنهُ تعلّقُ الظّروفِ بالمصادرِ المؤكّدةِ.

1- وجودُ الحالِ معَ غيابِ العاملِ

لقدْ ذكرَ العلماءُ أنّهُ يعملُ في الحالِ الفعلُ، أوْ شيءٌ يكونُ دالًّا عليهِ، أوْ بدلًا منهُ (المبرد، 1994م، صفحة 300/4)، وممّا يكونُ بدلًا منَ الفعلِ: الظّروفُ، واسمُ الإشارةِ، وحرفُ التّنبيهِ (الشجري، 1992م، صفحة 9/3).

لقدَ ناقشَ الهمذانيُّ هذهِ القضيّةَ فيْ عرضِهِ المواقعَ الإعرابيّةَ المحتملةَ للجملةِ؛ "أتوكّأُ، في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[طه: 18]

وقدْ تعدّدتِ الوجوهُ الإعرابيّةُ للجملةِ "أتوكّأُ" في هذهِ الآيةِ، فقدْ ذكرَ الهمذانيُّ منها، أنّها قدْ تكونُ مستأنفةً، أوْ قدْ تكونُ خبرًا بعدَ خبرٍ (الهمذاني، 2006م، صفحة 411/4)، وقدْ ذكرَ هذا الوجهَ قبلَهُ العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 888/2؛ العكبري، د.ت، صفحة 120/2)، وذكرَهُ بعدهُ الحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 24/8)، وزكريا الأنصاريُّ (زكريا، 2001م، صفحة 387).

وأمّا الرّأيُ الثّالثُ، فليسَ للهمذانيّ، بلْ نقلَهُ عنْ غيرِهِ، وهوَ: أنْ تكونَ حالًا منَ الياءِ، أوْ منْ "عصا"، وحكمَ عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ"؛ لغيابِ العاملِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 24/8)، ويبدو أنَّ الهمذانيَّ قدْ نقلَ هذا الرّأيَ عنِ العكبريّ (العكبري، 1976م، صفحة 888/2؛ العكبري، د.ت، صفحة 120/2)، إذْ إنّهُ أوّلُ منْ ذهبَ، في حدودِ اطّلاعي، إلى أنّها حالٌ منَ الياءِ، أوْ منَ العصا.

لقدَ كانَ الهمذانيُّ أوّلَ منْ يرفضُ رأيَ العكبريّ، ولكنّهُ ليسَ آخرَ منْ يرفضُهُ، فقدَ رفضَهُ بعدَهُ الحلبيُّ، ولكنْ بإطلاقِ حكمٍ تقويميّ سلبيّ آخرَ، وهوَ: "بعيدٌ" (الحلبي، د.ت، صفحة 24/8).

وقدْ وردَ وجهٌ آخرُ لإعرابِ الجملةِ، لمْ يذكرهُ الهمذانيُّ، وهوَ: أنْ تكونَ الجملةُ خبرًا، وتكونَ "عصا" مفعولًا بهِ لفعلٍ محذوفٍ (العكبري، د.ت، صفحة 888/2)، وذكرَ الحلبيُّ تجويزَ العكبريّ هذا الرأيَ، وردّهُ بالحكمِ؛ "لا ينبغي أنْ يقالَ ذلكَ" (الحلبي، د.ت، صفحة 24/8).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ: الذّهابُ إلى ما ذهبَ إليهِ الهمذانيُّ؛ وهوَ: أنّهُ "ليسَ متينًا" أنْ تكونَ جملةُ "أتوكّأُ" حالًا منَ "الياءِ" أوْ العصا"؛ لغيابِ العاملِ في الحالِ؛ إذْ إنَّ الآيةَ لا تشتملُ على أيّ العواملِ في الحالِ، وهيَ: الفعلُ، أوْ ما يدلُّ عليهِ منْ ظرفٍ، أوْ اسمَ إشارةٍ، أوْ حرفَ تنبيهٍ.

2- أنْ يكونَ المفعولُ المطلقُ اسمَ عينٍ

يقصد بالمفعولِ المطلقِ: المصدرَ، ويكونُ معنًى غيرَ شخصٍ (السراج، 1996م، صفحة 151/1)، ولا يكونُ إلّا مصدرًا، تسلّطَ عليهِ عاملٌ منْ لفظِهِ، أوْ معناهُ (هشام، 1954م، صفحة 224/1؛ الجوجري، 2004م، صفحة 422)؛ أيْ: أنّهُ يكونُ منْ أحدِ نوعيِ الاسمِ، وهوَ: المصدرُ، والّذي يسمّى اسمَ المعنى، إذْ إنَّ الاسمَ قسمانِ: عينٌ، ومعنى، والعينُ: ما كانَ شخصًا يدركُ بالبصرِ (يعيش، 2001م، صفحة 92/1)، دالًّا على ذاتٍ بلا قيدٍ (السيوطي، 1998م، صفحة 29/1)، وأمّا المعنى، فهوَ المصادرُ، وذلكَ ممّا يدركُ بالعقلِ دونَ البصرِ (يعيش، 2001م، صفحة 92/1)، دالًّا على غيرِ ذاتٍ (السيوطي، 1998م، صفحة 29/1).

لقدْ ناقشَ الهمذانيُّ نوعَ الكلمةِ التيْ تأتي مصدرًا، في عرضِهِ وجوهَ إعرابِ "هديًا" في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة: 95]

قدْ أوردَ الهمذانيُّ في إعرابِ "هديًا" فيْ هذهِ الآيةِ، غيرَ وجهٍ إعرابيٍّ، منها: أنْ تكونَ حالًا، معَ الاختلافِ في تحديدِ صاحبِ الحالِ، بينَ الضّميرِ في "بهِ"، أوْ منْ "فجزاءٌ" على قراءةِ منْ وصفَ جزاءً بـ"مثلِ"، أوْ منَ المستكنّ في الخبرِ المحذوفِ، ومنها: أنْ تكونَ بدلًا منْ "مثلِ"، في حالِ نصبِها، أوْ منْ محلّهِ على قراءةِ منْ جرّهُ بالإضافةِ، أوْ أنْ يكونَ منصوبًا على التّمييز، أوْ أنْ يكونَ منصوبًا على المصدرِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 495/2).

وقدِ اعترضَ الهمذانيُّ على الوجهِ الأخيرِ، وهوَ: أنْ يكونَ منصوبًا على المصدرِ، ملمّحًا إلى أنَّ غيرَهُ منَ العلماءِ قدْ ذكرَهُ، وذلكَ باستخدامِهِ الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ "قِيْلَ"، وكانَ اعتراضُهُ عليهِ باستخدامِ الحكمِ؛ "ليسَ بالمتينِ"، معلّلًا اعتراضَهُ انطلاقًا منَ المعنى، وذلكَ أنَّ المرادَ بـ "الهديِ"، هوَ: ما يُهدى للحرمِ منَ النّعمِ، وهوَ عينٌ، لا معنى (الهمذاني، 2006م، صفحة 495/2)؛ أيْ: أنّهُ يشيرُ إلى أنَّ المصدرَ يجبُ أنْ يكونَ اسمَ معنى، وليسَ اسمَ عينٍ.

والهديُ هوَ: الإبلُ، أوْ ما يُهدى إلى مكّةَ منَ النّعمِ، ومنْ غيرهِ منْ مالٍ أوْ متاعٍ (منظور، د.ت، صفحة 359/15)؛ أيْ: أنّهُ يدركُ بالعينِ، فهوَ اسمُ ذاتٍ، أوْ اسمُ عينٍ، وليسَ اسمَ معنى، وعليهِ، فلا يكونُ إعرابُها في الآيةِ الكريمةِ مفعولًا مطلقًا.

وقدْ ذكرَ الهمذانيُّ الوجوهَ المتعدّدةَ لإعرابِ "هديًا"، وذكرَ بعضَها غيرُهُ منَ العلماءِ، قبلَهُ، وبعدَهُ، وممّنْ ذكرها قبلَهُ، الزّجّاجُ (الزجاج، 1988م، صفحة 208/2)، والقيسيُّ (القيسي م.، 1984م، صفحة 238/1)، والزّمخشريُّ (الزمخشري، 1998م، صفحة 295/2)، وابنُ الأنباريّ (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 305/1)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 461/1؛ العكبري، د.ت، صفحة 227/1)، وأمّا منْ ذكرها بعدَهُ، فمنهم أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 366/4)، والحلبيُّ (الحلبي، د.ت، الصفحات 422/4-423).

أمّا العلماءُ الّذينَ اعترضَ الهمذانيُّ على رأيِهمْ، وهوَ: أنْ تكونَ "هديًا" مصدرًا، فلمْ يذكرْ أسماءَهم، ولكنْ بتتبّعِ آراءِ العلماءِ فيْ إعرابِها، وجدتُ الرّأيَ لدى غيرِ عالمٍ، منهمُ القيسيُّ (القيسي م.، 1984م، صفحة 238/1)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 461/1؛ العكبري، د.ت، صفحة 227/1). ولمْ أعثر، في حدودِ اطّلاعي، على عالمٍ آخرَ يعترضُ على هذا الرّأيِ.

وعليهِ، فقدِ انفردَ الهمذانيُّ في اعتراضِهِ على كونِ "هديًا" مصدرًا، منطلقًا منْ معنى "هديًا"، ومنْ بعضِ شروطِ المفعولِ المطلقِ، وهذا يدلّلُ على وجودِ شخصيّةٍ علميّةٍ مستقلّةٍ لديهِ، قادرةٍ على التّحليلِ والرّبطِ، والخروجِ بنتائجَ وأحكامٍ.

ويدلّلُ انطلاقُ الهمذانيّ منَ المعنى في رفضِ هذا الوجهِ الإعرابيّ، على حرصهِ أنْ يكونَ الإعرابُ والمعنى متوافقينِ، حيثُ لا يُحدثُ الإعرابُ إخلالًا في المعنى.

3- إبدالُ ما بعدَ "إلّا" منَ الاسمْ الواقعِ بعدَ "من" المسبوقةِ بنفيٍّ.

ممّا يتضمّنهُ الحكمُ "ليسَ بالمتينِ" في البدلِ، أنْ يُبدلَ الاسمُ بعدَ "إلّا" منْ لفظِ الاسمِ الواقعِ بعدَ "مِنْ" المسبوقةِ بنفيٍ؛ أيْ: "مِنْ" غير الزّائدةِ، إذْ تنتقضُ "إلّا" بالنّفيِ، فتصبحُ "منْ" غيرَ زائدةٍ، لوقوعِها في الوجوبِ، وموطنُ هذا: جرُّ "إلهٍ" في "إلّا إلهٍ"، منْ لفظِ "إلهٍ" في "منْ إلهٍ"، في قولهِ تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾[المائدة: 73]

وقدْ أوردَ الهمذانيُّ في موضعِ "إلهٍ" الواقعةِ بعدَ "إلّا"، ثلاثةَ وجوهٍ إعرابيّةٍ، وهيَ: الرّفعُ، والجرُّ، والنّصبُ، وقدْ قبلَ الرّفعَ، ورفضَ كلّا منَ الجرّ والنّصبِ.

وأفادَ أنَّ الرّفعَ يكونُ على البدليّةِ منْ موضعِ الابتداءِ في "إلهٍ"، وأمّا الجرُّ، فيكونُ على البدليّةِ منْ لفظِ "إلهٍ" الواقعةِ بعدَ "مِنْ"، وقدْ رفضَهُ حاكمًا عليهِ بـ "ليسَ بالمتينِ"، وأعادَهُ للكسائيّ، معلّلًا الرّفضَ بأنَّ "مِنْ" لا تزادُ في الوجوبِ، وأمّا النّصبُ، فيقبلُهُ في اللّغةِ، ولا يقبلُهُ في القراءةِ، لغيابِ أحدِ شروطِ القراءةِ، وهوَ: أنْ تكونَ سنّةً متّبعةً (الهمذاني، 2006م، صفحة 477/2).

وقدْ رفضَ الهمذانيُّ وجهَ الجرّ على البدلِ منَ اللّفظِ، وهوَ الّذي ذكرهُ الكسائيُّ (الكسائي، 1998م، صفحة 126)، ورفضهُ الهمذانيّ؛ لأنَّ "مِنْ" أصبحتْ غيرَ زائدةٍ؛ لأنَّ الجملةَ أصبحتْ واجبةً، لأنَّ "إلّا" انتقضتْ "لا" (الحلبي، د.ت، صفحة 375/4)، وعليهِ تفقدُ "مِنْ" مِنْ أوّلِ الكلامِ، وينبغي أنْ يُرْفَعَ ما بعدَها؛ لأنّهُ يعودُ إلى المعنى (الفرّاء، د.ت، صفحة 317/1)، ومعنى "إلهٍ" هوَ الابتداءُ.

وقدِ انقسمَ العلماءُ في إعرابِ "إلهٍ" إلى أربعةِ أقسامٍ: منهمْ منْ ذكرَ الجرَّ وحدَهُ، مثلُ الكسائيّ (الكسائي، 1998م، صفحة 126)، ومنهمْ منْ ذكرَ الرّفعَ وحدَهُ، مثلُ ابنِ الأنباريّ (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 302/1)، ومنهمْ منْ ذكرَ الرّفعَ والجرَّ، مثلُ الفرّاءِ (الفرّاء، د.ت، صفحة 317/1)، والقيسيُّ (القيسي م.، 1984م، صفحة 235/1)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 453/1؛ العكبري، د.ت، صفحة 223/1)، ومنهمْ منْ ذكرَ الوجوهَ الثّلاثةَ، مثلُ الحلبيّ (الحلبي، د.ت، صفحة 375/4).

وقدْ ذكرَ الكسائيُّ وجهَ الجرِّ، وجاءَ العلماءُ بعدهُ على قسمينِ: الأوّلُ: يرفضُهُ، ومنهمُ الهمذانيُّ، الّذي رفضَهُ مستخدمًا الحكمَ: "ليسَ بالمتينِ"، ولمْ يكنِ الهمذانيُّ أوّلَ منْ يرفضُهُ، ولا آخرَ منْ يرفضُهُ، بلْ سبقَهُ إلى ذلكَ الفرّاءُ، مستخدمًا حكمًا آخرَ، وهوَ: "ليسَ بشيءٍ" (الفرّاء، د.ت، صفحة 317/1)، وسبقَهُ أيضا القيسيُّ، مستخدمًا الحكمَ؛ "بعيدًا" (القيسي م.، 1984م، صفحة 235/1)، وقدْ رفضَ رأيَ الكسائيِّ بعدَ الهمذانيِّ، الحلبيُّ الّذي استخدمَ الحكمَ؛ "بعيدًا" (الحلبي، د.ت، صفحة 375/4).

وأمّا القسمُ الثّاني: فيقبلُ رأيَ الكسائيِّ، ومنهمْ –في حدودِ اطّلاعي– العكبريُّ، الّذي قالَ: إنّهُ جائزٌ (العكبري، 1976م، صفحة 453/1؛ العكبري، د.ت، صفحة 223/1).

4- العطفُ بعدَ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بالظّرفِ.

لقدْ رفضَ أبو عليٍّ الفارسيِّ العطف بعدَ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بالظّرفِ على العمومِ، وأطلقَ عليها الحكمَ؛ "قبيحًا"، مشيرًا إلى أنّهُ يأتي في الشّعرِ (الفارسي، 1969م، صفحة 144)، مستشهدًا بقولِ الأعشى (الأعشى، 2010م، صفحة 90/2):

يَوْمًا تَرَاها كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْ م خِمْسِ وَيَوْمًا أَدِيْمُهَا نَغِلَا [المنسرح]

والشاهدُ في هذا البيتِ كما وضّحهُ أبو عليٍّ القيسيّ هوَ الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ، والمعطوفِ للضّرورةِ، إذْ فصلَ بـ "يوما" بينَ "الواوِ"، وَ"أديمُها" (القيسي، 1987م، صفحة 163/1).

وقد قيّدَ ابنُ مالكٍ رأيَ الفارسيِّ الّذي يقبّحُ عدمَ جوازِ العطفِ بعدَ الفصلِ بالظّرفِ، إلّا في الضّرورةِ الشّعريّةِ، في حالتينِ، الأولى: أنْ يكونَ المعطوفُ فعلًا، والثّانيةُ: أنْ يكونَ المعطوفُ اسمًا مجرورًا، وجعلَهُ جائزًا فيما عدا ذلكَ (مالك، 1982م، صفحة 1239)، وقد أشارَ في مؤلّفٍ آخرَ إلى أنَّ عطفَ الفعلِ بعدَ الفصلِ لا يجوزُ بأيِّ وجهٍ، وأمّا عطفُ الاسمِ المجرورِ، فيجوزُ بشرطِ إعادةِ الخافضِ حرفِ الجرِّ (مالك، 1990م، صفحة 384/3)

لقدْ ناقشَ الهمذانيُّ العطفَ بعدَ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بالظّرفِ، في عرضِهِ وجوهَ إعرابِ "يعقوبَ" في قولهِ تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[هود: 71]، وردَّ العطفَ بعدَ الفصلِ مُستخدمًا الحكمَ؛ "ليسَ بالمتينِ".

لقدْ ذكرَ الهمذانيُّ أنّها قُرئتْ بالرّفعِ[1]، وبالفتحِ[2]، مشيرًا إلى أنَّ الفتحَ يكونُ للنّصبِ، أوْ للجرِّ؛ لأنّهُ ممنوعٌ منَ الصّرفِ للعلميّةِ والعجمةِ، وأشارَ أنَّ الرّفعَ يكونُ على الفاعليّةِ لفعلٍ محذوفٍ تقديرهُ: "يحدثُ"، أوْ على الابتداءِ، وأمّا الجرُّ، فيكونُ بالعطفِ على لفظِ "إسحاقَ"، وأمّا النّصبُ، فيكونُ مفعولًا بهِ لفعلٍ محذوفٍ، تقديرهُ: "وهبنا"، أوْ معطوفًا على موضعِ "إسحاقَ"، لأنَّ موضعَهُ النّصبُ (الهمذاني، 2006م، الصفحات 495/3-496).

قدْ ذكرَ قبلَ الهمذانيِّ بعضَ هذهِ الوجوهِ الإعرابيّةِ أوْ كلِّها، غيرُ عالمٍ، وممّنْ ذكرَها قبلَهُ: الكسائيُّ (الكسائي، 1998م، صفحة 163)، والفرّاءُ (الفرّاء، د.ت، صفحة 22/2)، والأخفشُ (الأخفش، 1990م، صفحة 384/1)، والطّبريُّ (الطبري، 2001م، الصفحات 481/12-483)، والزّجاجُ (الزجاج، 1988م، صفحة 62/3)، وابنُ خالويهِ (خالويه، 1992م، صفحة 289/1)، والقيسيُّ (القيسي م.، 1984م، الصفحات 369/1-370)، والمجاشعيُّ (المجاشعي، 2007م، الصفحات 252-254)، والكرمانيُّ (الكرماني، 1983م، صفحة 513/1)، والزّمخشريُّ (الزمخشري، 1998م، صفحة 126/3)، وابنُ الأنباريِّ (الأنباري ا.، 1980م، الصفحات 21/2-22)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، الصفحات 706/2-707).

وممنْ ذكرَ وجوهَ الإعرابِ بعدَ الهمذانيِّ، أبو حيانَ (حيان، 1993م، الصفحات 183/6-185)، والحلبيُّ (الحلبي، د.ت، الصفحات 355/6-357)

وقدْ حكمَ الهمذانيُّ على رأيينِ منْ هذهِ الآراءِ بالحكمِ؛ "ليسَ بالمتينِ"، الأوّلُ: أنْ يكونَ منصوبًا بالعطفِ على موضعِ "إسحاقَ"، معلّلًا حكمَهُ بالفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بالظّرفِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 496/3)، والثّاني: أنْ يكونَ معطوفًا على لفظِ "إسحاقَ"، دونَ إعادةِ الجارِّ؛ لأجلِ الفصلِ بينَ الجارِّ والمجرورِ بالظّرفِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 495/3).

أمّا الرّأيُ الأوّلُ: وهوَ النّصبُ عطفًا على موضعِ "إسحاقَ"، معَ وجودِ الفصلِ بالظّرفِ، فقدْ ذكرهُ غيرُ عالمٍ، وجاؤوا على قسمينِ، القسمُ الأوّلُ: يقبلُ هذا الرّأيَ، إذْ إنّهُ ذكرَهُ منْ دونِ إطلاقِ حكمٍ تقويميٍّ يدلُّ على رفضِهِ، منهم الزّجّاجُ (الزجاج، 1988م، صفحة 62/3)، والمجاشعيُّ (المجاشعي، 2007م، الصفحات 252-254)، وابنُ الأنباريِّ (الأنباري ا.، 1980م، الصفحات 21/2-22)

[1] : قرأها بالرفع ابن كثير ونافع، وأبي عمرو والكسائي (مجاهد ا.، د.ت، صفحة 338).
[2] : قرأها بالنصب ابن عامر، وحمزة (مجاهد ا.، د.ت، صفحة 338).

وأمّا القسمُ الثّاني، فإنّهُ يرفضُ هذا الرّأيَ، إذْ أطلقَ أصحابُهُ أحكامًا تقويميّةً سلبيّةً مختلفةً، وهؤلاءِ منهم منْ جاءَ قبلَ الهمذانيّ، ومنهم منْ جاءَ بعدَهُ؛ أيْ: أنَّ الهمذانيَّ لمْ يكنِ السّبّاقَ لرفضِ العطفِ معَ وجودِ الظّرفِ، بلْ سبقهُ إليهِ غيرُهُ؛ أيْ: أنّهُ قدْ يكونُ تأثّرَ بغيرِهِ، ومنهم منْ جاءَ بعدَ الهمذانيّ، وربّما قدْ تأثّروا بهِ، وبناءُ الاحتمالِ هنا؛ لعدمِ وجودِ إشاراتٍ منَ اللّاحقينَ تفيدُ بأنّهمْ تأثّروا بالهمذانيّ.

وأمّا منْ جاؤوا قبلَ الهمذانيّ، ورفضُوا العطفَ، وأطلقوا حكمًا تقويميًّا سلبيًّا، فمنهم: الطّبريُّ، الّذي استخدمَ الحكمَ؛ "خطأً" (الطبري، 2001م، الصفحات 481/12-483)، والقيسيُّ، الّذي عبّرَ عنْ رفضِهِ بالعبارةِ؛ "فيهِ بعدٌ" (القيسي م.، 1984م، الصفحات 369/1-370)، والكرمانيُّ، الّذي استخدمَ الحكمَ؛ "ممنوعًا" (الكرماني، 1983م، صفحة 513/1)، والعكبريّ، الّذي قالَ إنّهُ "ضعيفٌ عندَ قومٍ" (العكبري، 1976م، الصفحات 706/2-707).

أمّا منْ رفضَ العطفَ لوجودِ الفصلِ بالظّرفِ بعدَ الهمذانيّ، فمنهم: أبو حيّانَ، الّذي استخدمَ الحكمَ؛ "ضعيفًا" (حيان، 1993م، صفحة 619/6)، والحلبيُّ، الّذي أفادَ أنَّ فيهِ بحثًا، ولا ينقاسُ عليهِ (الحلبي، د.ت، الصفحات 355/6-357)، والبيضاويُّ، الّذي استخدمَ الحكمَ؛ "مردودًا" (البيضاوي، د.ت، صفحة 114/3).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ، الذّهابُ إلى ما ذهبَ إليهِ الهمذانيُّ وفريقُهُ، وذلكَ انطلاقًا منْ إشاراتِ علماءِ النحوِ، ومما يسندُه منْ أراءِ معربي القرآنِ في رفضِهِ.

5- العطفُ بعدَ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بالظّرفِ دونَ إعادةِ الجارّ

لقد حكم سيبويهِ على العطف بعد الفصلِ بينَ الجارّ والمجرورِ دون إعادة الجار بـ "القبح"؛ معلّلًا ذلكَ بأنَّ المجرورَ قدْ دخلَ في الجارّ، فصارا كأنّهما كلمةٌ واحدةٌ (سيبويه، 1988، صفحة 164/2)، ومثلُهُ حكمَ أبو عليٍّ الفارسيّ؛ معلّلًا ذلكَ أنَّ حذفَ حرفِ الجرّ يجعلُ حرفَ العطفِ يقومُ مقامَ الجارّ (الفارسي، 1985م، صفحة 775)

لقد ناقشَ الهمذانيُّ هذهِ القضيّةَ في عرضِهِ وجوهَ إعرابِ "يعقوبَ" بالفتحِ، إذْ ذكرَ أنّهُ قدْ يكونُ في موضعِ جرٍّ عطفًا على لفظِ "إسحاقَ"، منْ دونِ إعادةِ الجارّ، وردَّ هذا الوجهَ بالحكمِ "ليسَ بالمتينِ"؛ لوجودِ الفصلِ بالظّرفِ.

لقدْ ذكرَ هذا الإعرابَ قبلَ الهمذانيّ غيرُ عالمٍ، منقسمينَ على قسمينِ، أمّا القسمُ الأوّلُ: فيقبلُ الرّأيَ القائلَ بالجرّ دونَ إعادةِ الجارّ، إذْ إنّهُ يوردهُ دونَ ذكرِ حكمٍ تقويميٍّ يدلُّ على رفضِهِ لهُ، ومنْ هذا القسمِ، الكسائيُّ (الكسائي، 1998م، صفحة 163)، وابن البنّاءُ (البناء، 1998م، صفحة 324).

وأمّا القسمُ الأخيرُ، فهمُ الّذينَ يرفضونَ العطفَ دونَ إعادةِ الجارّ، بدليلِ الأحكامِ السّلبيّةِ المتنوّعةِ الّتي أطلقوها، فمنهم منْ جاءَ قبلَ الهمذانيّ، ومنهم منْ جاءَ بعدَهُ، وممّنْ سبقوا الهمذانيَّ، الفرّاءُ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "لا يجوزُ"، إلّا بإظهارِ الباءِ (الفرّاء، د.ت، صفحة 22/2)، والطّبريُّ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "الخطأِ"، مشيرًا إلى أنَّ علماءَ العربيّةِ قدْ أنكروا هذا الوجهَ (الطبري، 2001م، صفحة 282/12)، والزّجّاجُ، الّذي أطلقَ الحكمَ؛ "خطأً" (الزجاج، 1988م، صفحة 62/3)، وابنُ خالويهِ، الّذي أشارَ إلى أنّهُ "غلطٌ" عندَ البصريّينَ (خالويه، 1992م، صفحة 289/1)، وحكمَ عليهِ بـالحكمِ؛ "بعيدٍ"؛ لأنّهُ عطفَهُ على عاملينِ: "الباءِ"، و"منْ (خالويه، 1979م، صفحة 189)، والقيسيُّ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "الضّعفِ" (القيسي م.، 1984م، صفحة 369)، والمجاشعيُّ، الّذي لمْ يطلقْ حكمًا محدّدًا، بلْ أشارَ إلى أنَّ أكثرَ النّحاةِ قدْ منعوه (المجاشعي، 2007م، صفحة 253)، وابنُ الأنباريّ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "الضّعفِ" (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 22/1)، والعكبريُّ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "الضّعفِ"، و"القبحِ" (العكبري، 1976م، صفحة 707/2).

وممّنْ رفضوا هذا الرّأيَ بعدَ الهمذانيّ، أبو حيّانَ، الّذي حكمَ عليهِ بـ "الضّعفِ (حيان، 1993م، صفحة 183/6)، والحلبيُّ، الّذي لمْ يسلّمْ لهذا الرّأيِ، بلْ قالَ: "فيهِ بحثٌ"؛ لأنّهُ يحتاجُ إلى إعادةِ الخافضِ بسببِ الفصلِ، ولوْ ذهبَ الفصلُ، ذهبتِ الحاجةُ إلى إعادةِ الخافضِ (الحلبي، د.ت، صفحة 356/6).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ، الذّهابُ إلى ما ذهبَ إليهِ الهمذانيُّ وفريقُهُ، انطلاقًا منْ وجودِ الإجماعِ على الرّأيِ لديهمْ، ما عدا الكسائيَّ، وانطلاقًا منْ حكمِ سيبويهِ، وأبي علي الفارسيِ.

ويُلاحظُ منَ القضيّتينِ السّابقتينِ أنَّ الهمذانيَّ قدْ لحقَ علماءَ سبقوهُ، في رفضِ العطفِ بسببِ الفصلِ بالظّرفِ، وأنَّ الرّفضَ لمْ يقفْ عندَهُ، بلْ رفضَهُ علماءُ جاءوا بعدَهُ.

ويلاحظُ أيضا أنَّ أكثرَ العلماءِ، قدِ اتّفقوا على رفضِ الفصلِ بالظّرفِ بينَ المعطوفِ، والمعطوفِ عليهِ، وبينَ الجارّ والمجرورِ، إلّا أنّهمْ لمْ يتّفقوا في إطلاقِ حكمٍ سلبيٍّ واحدٍ، بلْ تعدّدتْ أحكامُهمْ، وهذا دليلٌ على عدمِ وجودِ محدّداتٍ ومعاييرَ، ومقاييسَ، تُبنى عليها الأحكامُ السّلبيّةُ.

6- الفصلُ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالمعطوفِ

لقدْ عقدَ ابنُ جنّيّ بابًا للتّفريقِ بينَ المتلازماتِ، تحتَ عنوانِ؛ "شجاعةِ العربيّةِ"، باسمِ "الفروقِ والفصولِ" (جني، د.ت، صفحة 390/2)، وذكرَ منهُ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالمعطوفِ (جني، د.ت، صفحة 396/2)، وأفادَ الزّمخشريُّ أنَّ العربَ يتّسعونَ في الفصلِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ (الزمخشري، 1998م، صفحة 536/1)، وهذا ما وافقَهُ عليهِ ابنُ عادلٍ، ونقلَهُ عنه (عادل، 1998م، صفحة 97/5)، وربّما كانَ الاتّساعُ الّذي ذكرهُ الزّمخشريُّ هوَ ما دفعَ الكفويَّ للقولِ: إنَّ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ ليسَ بممنوعٍ مطلقًا (الكفوي، 1998م، صفحة 1046)، بعدَ أنْ قالَ: إنّهُ لا يجوزُ الفصلُ بينَهما؛ لأنّهما كالشّيءِ الواحدِ (الكفوي، 1998م، صفحة 545).

وجملةُ "ليسَ بممنوعٍ مطلقًا"، الّتي قالَها الكفويُّ، تشيرُ إلى وجودِ أشياءَ يجوزُ الفصلُ فيها، دونَ أخرى، وقدْ ذكرَ البسيليُّ ما يجوزُ الفصلُ بهِ، ومنْ هذهِ الأشياءِ: المبتدأُ الّذي يتعلّقُ خبرهُ بالموصوفِ، ومنها الخبرُ، ومنها جملةُ الاعتراضِ، ومنها المعطوفُ إذا لمْ يكنْ شريكًا في الصّفةِ، وأشياءُ غيرُها (البسيلي، 2008م، الصفحات 502/2-504)

لقدْ ناقشَ الهمذانيُّ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالمعطوفِ، أثناءَ عرضِهِ الأوجهَ الإعرابيّةَ للاسمِ الموصولِ "الّتي" في قولهِ تعالى: ﴿ وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۖ﴾[الأعراف: 137]

فقدْ ذكرَ أنّها قدْ تكونُ في محلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ ثانٍ، أوْ في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ "مشارقَ ومغاربَ"، أوْ في محلِّ جرِّ صفةٍ لـ "الأرضِ"، وحكمَ على الوجهِ الثّاني بالحكمِ؛ "ليسَ بالمتينِ"، معلّلًا حكمَهُ، بأنَّ فيهِ تفرقةً بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالمعطوفِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 117/3).

ويظهرُ منْ إعرابِ الهمذانيِّ للآيةِ الكريمةِ، أنّهُ يرفضُ الفصلَ بالمعطوفِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ، وقدْ قبلَ هذا الفصلَ غيرُ عالمٍ، قبلَ الهمذانيِّ، بدليلِ أنّهمْ أوردوا وجهَهُ الإعرابيَّ، منْ دونِ أنْ يعترضوا عليهِ، ومنْ هؤلاءِ العلماءِ: الفرّاءُ (الفرّاء، د.ت، صفحة 397/2)، والقيسيُّ (القيسي م.، 1984م، صفحة 300/1)، وأمّا بعدهُ، فلمْ أجدْ –بحدودِ اطّلاعي– منْ يقبلُ رأيَ الفرّاءِ والقيسيِّ، ويرفضُ رأيَ الهمذانيِّ.

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ أوّلَ منْ رفضَ الفصلَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بالمعطوفِ، بلْ سبقهُ إلى ذلكَ غيرُ عالمٍ، ولكنْ لمْ يطلقوا الحكمَ؛ "ليسَ بالمتينِ"، بلْ أطلقوا الحكمَ؛ "ضعيفًا"، ومنْ هؤلاءِ العلماءِ: الكرمانيُّ (الكرماني، 1983م، صفحة 420/1)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 590/1).

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ آخرَ منْ رفضَ الفصلَ بالمعطوفِ بينَ الصّفةِ والموصوفِ، إذْ جاءَ بعدَهُ منْ يرفضونَ الفصلَ، ومنهمْ –في حدودِ اطّلاعي– أبو حيّانَ الّذي ضعّفَ رأيَ الفرّاءِ (حيان، 1993م، صفحة 155/5)، ومنهمُ الحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 438/5)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 289/9).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ أنّهُ يجوزُ جرُّ "الّتي" على أنّها نعتٌ لـ"الأرضِ"؛ أيْ: الذّهابَ مذهبَ الفرّاءِ والقيسيِّ، منْ دونِ الذّهابِ إلى مذهبِ الهمذانيِّ وفريقِهِ، وذلكَ بالاحتكامِ إلى إشاراتِ ابنِ جنّيّ، والزّمخشريِّ، والكفويِّ، والبسيليِّ.

7- تعلّقُ الظّرفِ بفعلٍ لا يتعدّى به

يعتمدُ تعدّي الأفعالِ إلى ظرفِ المكانِ على نوعِ الفعلِ منْ حيثُ اللّزومُ والتّعدّي، وعلى ظرفِ المكانِ منْ حيثُ الإبهامُ أوْ عدمُهِ، إذْ إنَّ الأفعالَ الّتي لا تتعدّى، تتعدّى إلى ظرفِ المكانِ إذا كانَ الظّرفُ مبهمًا؛ أيْ: بلا نهايةٍ معروفةٍ أوْ محصورةٍ، وأمّا إذا كانَ ظرفُ المكانِ غيرَ مبهمٍ، فإنَّ الأفعالَ الّتي لا تتعدّى، لا تتعدّى إليهِ (الفارسي، 1969م، صفحة 181)

لقد ناقشَ الهمذانيُّ تعلّقَ الظّرفِ بفعلٍ لا يتعدّى بهِ، أثناءَ حديثِهِ عنْ احتماليّةِ تعلّقِ الظّرفِ "عنها" بالفعلِ "يجدونَ" في قولهِ تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا﴾[النساء: 121].

لقد ذكرَ الهمذانيُّ في محلِّ "عنها"، أنّها قدْ تكونُ منصوبةً على الحالِ على تقديرِ تقدّمِها على الموصوفِ "محيصًا"، وأفادَ أنَّ الظّرفَ لا يجوزُ أنْ يتعلّقَ بـ "محيصًا"؛ لأنّهُ مصدرٌ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدّمُ عليهِ، وأشارَ إلى أنّهُ يوجدُ منْ يرى أنّهُ متعلّقٌ بـ"يجدونَ"، وهوَ الرّأيُ الّذي حكمَ عليهِ بـ"ليسَ بالمتينِ"، معلّلًا حكمَهُ بأنَّ الفعلَ "يجدونَ"، لا يتعدّى بـ"عنْ" (الهمذاني، 2006م، الصفحات 345/2-346)؛ أيْ: أنَهُ ذكرَ ثلاثةَ أشياءَ قدْ يتعلّقُ فيها الظّرفُ في هذهِ الآيةِ، قُبِلَ واحدًا منها، ورفضَ اثنينَ مستخدمًا لكلِّ واحدٍ منهما حكمًا تقويميًّا مختلفًا، فقدْ رفضَ أنْ تتعلّقَ بالمصدرِ مطلقًا الحكمَ "لا يجوزُ"؛ معلّلًا ذلكَ بأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدّمُ عليهِ، ورفضَ أنْ تتعلقَ بالفعلِ "يجدون" مطلقًا الحكمَ "ليس بالمتين"، معللًا ذلكَ بأنّهُ لا يتعدّى ب "عن".

ويشيرُ الظّرفُ "عنها" في الآيةِ الكريمةِ إلى "جهنّمَ"، وهيَ مكانٌ غيرُ مبهمٍ، وعليهِ، فإنَّ الأفعالَ غيرَ المتعدّيةِ لا تتعدّى إلى هذا الظّرفِ، والفعلُ "يجدونَ" لا يتعدّى إلى حرفِ الجرِّ "عنْ"، إذ لمْ أجدْ لدى ابنِ منظورٍ في مادّةِ "وجد" ما يشيرُ إلى تعديةِ الفعلِ ب "عن" (منظور، د.ت، الصفحات 444/3-445)

وقدْ أشارَ إلى عدمِ تعدّي الفعلِ "يجدونَ" إلى "عنْ"، غيرُ عالمٍ، قبلَ الهمذانيّ وبعدَهُ، ومنَ الّذينَ ذكروا هذا قبلَهُ: العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 391/1)، ومنَ الّذينَ ذكروهُ بعدَهُ: أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 73/4)، والحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 94/4)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 28/7)، والألوسيُّ (الألوسي، 1994م، صفحة 145/3).

ولمْ أجدْ قبلَ الهمذانيّ –في حدودِ اطّلاعي– منْ يرى جوازَ أنْ يكونَ الظّرفُ "عنها" متعلّقًا بالفعلِ "يجدونَ"، وأمّا بعدهُ، فقدْ وجدتهُ لدى المحدثينَ (صالح، 1993م، صفحة 387/2).

والرّأيُ فيْ هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيّ فيْ رفضِ أنْ يتعلّقَ الظرفُ "عنها" بالفعلِ "يجدون"، والذّهابَ على أنَهُ متعلّقٌ ب "محيصًا" فيْ محلّ حالٍ منها؛ لتقدّمِها عليهِ.

8- تعلّقُ الظّرفِ بالمصدرِ المؤكّدِ.

وتؤكّدُ إشاراتُ العلماءِ أنَّ المصدرَ المؤكّدَ لا يعملُ، ومنْ هؤلاءِ العلماءِ: ابنُ هشامٍ (هشام، د.ت، صفحة 202/3)، وابنُ عقيلٍ (عقيل، 1980م، صفحة 176/2)، وقدْ ناقشَ الهمذانيُّ هذهِ القضيّةِ في عرضِ الوجوهِ الإعرابيّةِ المحتملةِ للمصدرِ المؤكّدِ "حقًّا"، وللظّرفِ "على المتّقين"، في قولهِ تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة: 180]، إذ جعل تعلّقَ "على المتّقينَ" بالمصدرِ المؤكّدِ "حقًّا" غيرَ متينٍ.

لقدْ ذكرَ الهمذانيُّ في إعرابِ "حقًّا"، أكثرَ منْ وجهٍ؛ فقدْ تكونُ مصدرًا مؤكّدًا، وقدْ تكونُ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرهُ: "كتابًا"، أوْ "إيصاءً"، معَ الإشارةِ إلى أنّهُ يجوزُ رفعُها في الكلامِ على تقديرِ "هوَ حقٌّ".

وذكرَ للظّرفِ "على المتّقينَ" غيرَ وجهٍ إعرابيّ، إذْ تكونُ نعتًا لـ"حقًّا" على تقديريِ الرّفعِ والنّصبِ، أوْ تكونُ متعلّقةً بمحذوفٍ، وأوردَ أنّهُ يقالُ: إنّها متعلّقةٌ بالمصدرِ نفسِهِ، وهوَ ما حكمَ عليهِ الهمذانيُّ بـ "ليسَ بالمتينِ"، معلّلًا ذلكَ بأنَّ المصادرَ المؤكّدةَ لا تعملُ (الهمذاني، 2006م، صفحة 445/1)؛ أيْ: أنَّ الهمذانيَّ يرفضُ تعلّقَ الظّرفِ "على المتّقينَ" بالمصدرِ "حقًّا" فيْ حالِ الذّهابِ إلى أنَّ "حقًّا" مصدرٌ مؤكّدٌ.

وإنَّ "حقًّا" مصدرٌ مؤكّدٌ لغيرهِ، إذْ إنّهُ يجعلُ ما قبلَهُ نصًّا بعدَ أنْ يكونَ محتملًا (الأزهري، 2000م، صفحة 505/1)، ويزيلُ ما يتطرّقُ إليهِ مفهومُ الجملةِ منِ احتمالٍ (السيوطي، 1998م، صفحة 91/2).

وأمّا أنْ يكونَ المصدرُ المؤكّدُ "حقًا"، قدْ عملَ في الظّرفِ، فلمْ أجدْ –في حدودِ اطّلاعي– أحدًا منَ العلماءِ، قبلَ الهمذانيّ، قدْ تبنّى هذا الرّأيَ، بلْ إنّهُ أوردَه مسبوقًا بالفعلِ المبنيّ للمجهولِ "قيلَ"، وهذا ما فعلَهُ العكبريُّ، حاكمًا عليهِ بالضّعفِ (العكبري، 1976م، صفحة 147/1).

وأمّا منْ جاءوا بعدَ الهمذانيّ، فقدْ رفضوا تعلّقَ الظّرفِ "على المتّقينَ"، بالمصدرِ المؤكّدِ "حقًّا" بطريقةٍ أخرى، إذْ إنّهمْ ذهبوا إلى رفضِ كونِ "حقًّا" مصدرًا مؤكّدًا؛ لأنَّ ظاهرَ القولِ يشيرُ إلى أنَّ "على المتّقينَ" يتعلّقُ بـ"حقًّا"، أوْ يكونُ في موضعِ صفةٍ لهُ، وكلا التّقديرينِ يخرجُهُ عنِ التّوكيدِ، فأمّا التّعلّقُ، فلأنَّ المصدرَ المؤكّدَ لا يعملُ، وأمّا جعلُهُ صفةً لـ"حقًّا" على تقديرِ "حقًّا كائنًا على المتّقينَ"، فإنّهُ يخرجُهُ عنِ التّوكيدِ؛ لأنّهُ تخصّصَ بالصّفةِ، وعليهِ حكموا على كونِ "حقًّا" في هذهِ الآيةِ الكريمةِ مصدرًا مؤكّدًا بالحكمِ؛ "ممّا تأباهُ القواعدُ النّحويّةُ"، ومن الذين قالوا هذا الرّأيَ –أيْ؛ رفضوا أنْ تكونَ "حقًّا" مصدرًا مؤكّدًا– أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 164/2)، والحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 262/2).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ: ما اتّفقَ عليهِ العلماءُ، وما تبعَهم بهِ الهمذانيُّ، وهوَ أنَّ المصدرَ المؤكّدَ لا يعملُ في الظّرفِ، والذّهابُ إلى تقديرِ نعتٍ محذوفٍ.

النتائج

1- حَرِصَ الهمذانيُّ على استيفاءِ آراءِ العلماءِ السّابقينِ استيفاءَ مناقشةٍ ونقدٍ، وليسَ استيفاءَ حصرٍ محضٍ، إذ إنَّهُ ناقشَ آراءَهم، فقبِلَ بعضَها، ورفَضَ بعضَها بإطلاقٍ أحكامٍ سلبيّةٍ، وفي هذا دليلٌ على حرصِهِ على طلبِ العلمِ.

2- يتميّزُ الهمذانيُّ بشخصيّةٍ ناقدةٍ مستقلّةٍ، إذ إنَّهُ كان متفردًا في رفضِ بعضِ الوجوهِ اللّغويّةِ، وكان أيضًا يتبعُ بعضَ العلماءِ في رفضِهم وجوهًا لغويّةً محددةً.

3- لم يطلقِ الهمذانيُّ أحكامَهُ من دونِ تعليلٍ، بل قدَّمَ القاعدةَ اللّغويّةَ الّتي بنى عليها حكمَهُ؛ أي: أن جهدَهَ في كتابِهِ هذا ليس جهدًا جامدًا.

4- يجعلُ الهمذانيُّ الإعرابَ والمعنى خادمينَ لبعضِهما، إذ إنّهُ رفض كثيرًا من الوجوهِ الإعرابيّةِ؛ لأن الذّهابَ إليها يؤدّي إلى فسادِ المعنى.

5- لا يوجدُ قاعدةٌ اصطلاحيّةٌ موحّدةٌ، ينطلقُ منها العلماءُ في التّعبيرِ عن الأحكامِ السّلبيّةِ، وهو ما يتجلّى في اختلافِ المصطلحاتِ المُستعملةِ بين العلماءِ للقضيّةِ الواحدةِ؛ فقد يحكمُ الهمذانيُّ على أحدِ الوجوهِ بأنَّه "ليس بالمتين"، في حين يحكم عليه غيره بأنّه ضعيفٌ، ويصفُهُ آخرُ بأنّهُ مردودٌ أو خطأٌ، أو بغيره من هذه الأحكامِ.

6- تدلُّ النّقاشاتُ اللّغويّةُ المنتشرةُ في كتبِ علومِ القرآنِ على مرونةِ اللّغةِ، وتصلحُ لأن تكونَ نواةً لبناءِ شخصيّةٍ معرفيّةٍ لدى من يدرسونُها.

1- المراجع

القرآن الكريم

ابن الأنباري. (1980م). *البيان في غريب إعراب القرآن (تحقيق: طه عبد الحميد طه)(د.ط)*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن السراج. (2009م). *الأصول في النحو (تحقيق: محمد عثمان) (ط1)*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري. (1992م). *أمالي ابن الشجري (تحقيق: محمد الطناحي) (ط1)*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الهائم. (2003م). *التبيان في تفسير غريب القرآن (تحقيق: ضاحي محمد) (ط1)*. دار الغرب الإسلامي.

ابن جني. (1954م). *المنصف (تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين)(ط1)*. مصر: مطبعة مصطفي اليابي الحلبي.

ابن جني. (د.ت). *الخصائص (تحقيق: محمد النجار) (د.ط)*. د.م: المطبعة العلمية.

ابن خالويه. (1979م). *الحجة في القراءات السبع(تحقيق: عبد العال مكرم) (ط3)*. بيروت: دار الشروق.

ابن خالويه. (1992م). *إعراب القراءات السبع وعللها (تحقيق: عبد الرحمن العثيمين) (ط1)*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن عادل. (1998م). *اللباب في علوم الكتاب (تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عصفور. (1998م). *شرح جمل الزجاجي (تقديم وفهرسة: فواز الشعار) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل. (1980م). *شرح ابن عقيل (تحقيق: محمد محيي الدين) (ط20)*. القاهرة: دار التراث.

ابن فارس. (د.ت)). *مقاييس اللغة (تحقيق: عبد السلام هارون) (د.ط)*. دار الفكر.

ابن مالك. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.

ابن مالك. (1982م). *شرح الكافية الشافية (تحقيق: عبد المنعم هريري) (ط1)*. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.

ابن مالك. (1990م). *شرح التسهيل*. الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيه والإعلان.

ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب (ط3)*. بيروت: دار صادر.

ابن هشام. (1954م). *شرح قطر الندى وبل الصدى (ط7)*. مصر: مطبعة السعادة.

ابن هشام. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. بيروت: المكتبة العصرية.

ابن يعيش. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري (تقديم: إميل يعقوب) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان. (1993م). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش. (1990م). *معاني القرآن (تحقيق: هدى قراعة) (ط1)*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح (تحقيق: محمد عيون السود) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأعشى. (2010م). *ديوان الأعشى الكبير (تحقيق: محمود الرضواني) (ط1)*. الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث.

الألوسي. (1994م). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تحقيق: علي عبد الباري عطية)(ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

البسيلي. (2008م). *نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (تحقيق: محمد الطبراني)(د.ط)*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح.

البناء. (1998م). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر(تحقيق: أنس مهرة) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيضاوي. (د.ت). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. مصر: دار الكتب العربية الكبرى.

البيهقي. (1993م). *الأسماء والصفات (تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي)(ط1)*. جدة: مكتبة السوادي.

الجوجري. (2004م). *شرح شذور الذهب (تحقيق: نواف الحارثي)(ط1)*. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

الحلبي. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.

الزجاج. (1986م). *تفسير أسماء الله الحسنى*. بيروت: دار المأمون للتراث.

الزجاج. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. بيروت : عالم الكتب.

الزجاجي. (1986م). *اشتقاق أسماء الله*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزمخشري. (1998م). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. الرياض: مكتبة العبيكات.

السيرافي. (2008م). *شرح كتاب سيبويه (تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي. (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: أحمد شمس الدين) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي. (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (تحقيق: محمد البنا) (ط1)*. مكة المكرمة: معهد البحوث الإسلامية، وإحياء التراث، جامعة أم القرى.

الطبري. (2001م). *تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: عبد الله التركي) (ط1)*. القاهرة: دار هجر.

العكبري. (1976م). *التبيان في إعراب القرآن (تحقيق: علي البجاوي) (د.ط)*. مصر الجديدة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري. (2001م). *اللباب في البناء والإعراب (تحقيق: غازي طليمات) (ط1)*. بيروت: دار الفكر المعاصر.

العكبري. (بلا تاريخ). *إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن*. بيروت : دار الكتب العلمية.

الفارسي. (1969م). *الإيضاح العضدي (تحقيق: حسن فرهود) (ط 1)*.

الفارسي. (1985م). *المسائل البصريات (تحقيق: محمد الشاطر) (ط1)*.

الفرّاء. (د.ت). *معاني القرآن (تحقيق: محمد النجار)(د.ط)*. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي. (د.ت). *العين :تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي) (د.ط)*.

القيسي. (1987م). *إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق: محمد الدعجاني) (ط1)*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الكرماني. (1983م). *غرائب التفسير وعجائب التأويل (تحقيق: شمران العجلي) (د.ط)*. بيروت: دار علو القرآن.

الكسائي. (1998م). *معاني القرآن (تحقيق: عيسى شحاتة عيسى) (د.ط)*. القاهرة: دار قباء.

الكفوي. (1998م). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري) (ط2)*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الماوردي. (د.ت). *النكت والعيون تفسير الماوردي (تحقيق: عبد المقصود بن عبد الرحيم) (د.ط)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد. (1994م). *المقتضب (تحقيق: محمد عضيمة) (ط3)*. القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية.

المجاشعي. (2007م). *النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) (تحقيق: عبد الله الطويل) (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الهمذاني. (2006م). *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (تحقيق:محمد نظام الدين الفتيح) (ط1)*. المدينة المنورة: دار الزمان.

بهجت صالح. (1993م). *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (ط1)*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

زكريا. (2001م). *إعراب القرآن العظيم (تحقيق: موسى مسعود) (د.ط)*. القاهرة: كلية دار العلوم -جامعة القاهرة.

سيبويه. (1988). *الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون) (د.ط)*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عزيزة فوال بابستي. (1992م). *المعجم المفصل في النحو العربي (ط1)*. بيروت: دار الكتب العلمية.

مكي القيسي. (1984م). *مشكل إعراب القرآن (تحقيق: صالح الضامن) (ط2)*. بيروت: مؤسسة الرسالة.